

وقائع العدد

بيان

استمع المجلس خلال هذه الجلسة الى بيان مفصل من السيد زيد الرفاعي رئيس الوزراء وزير الخارجية حول الاحداث السياسية الراهنة وازمة الشرق الاوسط ومقررات مؤتمر الجزائر واجتماعات مؤتمر السلام في جنيف ووحدة الشعب في الفيتن واجراءات التنسيق التي يقوم بها الاردن ملكا وحكومة وشعبا مع الشقيقتين سوريا ومصر والى روح التفاهم والانخاء التي تسود الاجراء العربية في الوقت الحاضر للتعبير عن وجهة النظر العربية ووحدة الكلمة والصف العربي .

وبعد ان القى السيد رئيس الوزراء بيانه جرت مناقشة حوله من قبل السادة النواب وقدر السيد رئيس الوزراء على جميع النقاط والاستفسارات التي اثارها السادة النواب .

وقد ايد المجلس بالاجماع ما جاء في بيان السيد رئيس الوزراء واعرب السادة النواب عن تقديرهم وحثهم لسياسة حكومته الرشيدة الحكيمة في المجالات العربية والدولية والمجهود الكبيرة التي يبذلها من اجل قضية العرب الاولى ووحدة الصف العربي ومعرفة تقرير المصير في هذه الظروف .



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة العادية السابعة لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة الخامسة

المعقودة يوم الخميس ٢٤ ذو الحجة ١٣٩٣ هـ الموافق ١٧ كانون ثاني ١٩٧٤ م .

(الجلد ١٩)

(العدد ٥)

محضر الجلسة

صفحة

١٥ (مواصلة)

١ - ثلاثة وقائع الجلسة السابقة

• قرر المجلس تأجيل النظر ببعض الأمور الواردة على جدول الأعمال وهي : الاقتراحات والقوانين ومقررات النياب

مجلس النواب

٢ - الاقتراحات برغبات :

- أ - اقتراح برغبة رقم (٢) مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي يتضمن مطالب عامة لمواطني وعشائر اللواء الجنوبي .
- ب - اقتراح برغبة رقم (٣) مقدم من بعض حضرات النواب المحترمين يتضمن ادخال بعض التعديلات على قانون التقاعد المدني وقانون جوازات السفر عملاً بأحكام المادة (٩٥) من الدستور .
- ج - اقتراح برغبة رقم (٤) مقدم من بعض حضرات النواب المحترمين يتضمن ادخال بعض التعديلات على قانون النقل على الطرق عملاً بأحكام المادة (٩٥) من الدستور .

٣ - مقررات اللجنة المالية

- أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ بشأن ما يلي : -
- (١) القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون الدين العام
- (٢) القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة المالية ١٩٧٣ .
- (٣) القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون رسوم تسجيل الأراضي .
- (٤) مشروع القانون المعدل لقانون الإغنام من الاموال الاميرية لسنة ١٩٧٣ .

٤ - مقررات اللجنة القانونية

- أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ بشأن ما يلي : -
- (١) القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ قانون المعفو العام .
- (٢) القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٣ قانون المعفو العام .

قرار المجلس تأجيل النظر بهذه المواضيع

قرار المجلس تأجيل النظر بهذه المواضيع

(٣) القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون معهد الادارة العامة .

(٤) القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون الاحوال المدنية .

(٥) مشروع قانون معدل لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٣ .

(٦) مشروع قانون معدل لقانون الاستهلاك لسنة ١٩٧٣ .

(٧) مشروع قانون معدل لقانون صندوق البريد في الملكية الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .

(٨) مشروع قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٧٣ .

ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ بشأن القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ قانون إلغاء قانون المؤسسة الصحفية .

ج - قرار رقم (٣) المؤرخ في ١٢/١/١٩٧٤ بشأن ما يلي :

(١) مشروع القانون المعدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٧٣ .

(٢) القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل لقانون سلطة الكهرباء الاردنية .

٥ - مقررات لجنة الشؤون الخارجية :

أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ٢٦/١٢/١٩٧٣ بشأن ما يلي :

(١) القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين البخارية في الزرقاء بين المملكة الاردنية الهاشمية وكل من مؤسسة الانعام الدولية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

(٢) القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٣ قانون تصديق اتفاقية القرض الائتماني لمشروع مياه ومجاري عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة الانعام الدولية .

رد المجلس تأجيل النظر بهذه المواضيع

مكونا من الفصل

- ٦ - الاستماع الى بيان من معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .
- ٧ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم ٣٣٧ المتضمن تقديم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ .
- ٨ - قراءة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة والموزعة على الاعضاء والنظر في امر احالتها الى اللجان المختصة : -
- ١ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم ١٧١٠٥ المتضمن تقديم مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٣ .
- ب - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم ٦٣ المتضمن تقديم مشروع القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤ .
- ج - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الافخيم رقم ٣٦١ المتضمن مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤ .
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
- (لم يعين)

(تدريجياً إلى اللجنة القانونية)

مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً ويتعاقب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الخميس الواقع في ١٧ / ١ / ١٩٧٤ برئاسة معالي السيد كامل عريقات رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هادي خير .

وتغيب معتلراً حضرات النواب المحترمين السادة : امين حيج ، مصباح الكاظمي ، محمد سالم اللدوي ، موسى عابده ، رمضان حجة ، صديق الجبري ، محمد ابو صبيحة ، حافظ عبد النبي ، عبد الرؤوف القارس ، صالح الضامن ، حنفي ملحم ، محمد سعيد اليونس ، شريف القبيج وحميد عقل .

وتغيب بدون معلومة حضرات النواب المحترمين السادة : عبد الكريم الكايد ، رزق البطاينة ، فضل الدلقموني وعاكف الفايز .

وحضر من الحكومة :-

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع دولة السيد زيد الرفاعي
وزير المالية معالي السيد ذوقان المنجد
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية معالي السيد فؤاد قاقيش

وزير الاقتصاد الوطني معالي السيد عمر التالبي
وزير السياحة والآثار معالي السيد غالب بركات
وزير التربية والتعليم معالي السيد مضر بدران

وزير دولة للشؤون الخارجية معالي السيد زهير المقي
وزير الصحة معالي الدكتور فؤاد الكيلاني
وزير الداخلية معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة

وزير المواصلات معالي السيد يحيى الدين الحسيني
وزير دولة للشؤون الارض المحتلة معالي السيد طاهر لثاات المصري
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل معالي الدكتور يوسف ذني
وزير الزراعة معالي السيد مروان الحمود
وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء معالي السيد مروان دودين

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية سماحة الدكتور الشيخ عبد العزيز الحياط
كما حضر الجلسة مدير الموازنة عطوفة السيد فرخي عبيد
افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

التصايب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة :

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

السيد الرئيس

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

السيد الرئيس

يثل محضر الجلسة السابقة .

المجلس : تصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

هكذا من الفصل

السيد الحبيب نائب عمان

في الجلسة السابقة تكلم النائبان المحترمان يوسف العظم ووحيد الموران بكلمات لا تليق بمذكرات مجلس النواب ...

... ضجة -

... فارجو شطبها .

ثانياً : نشكر دولة رئيس الوزراء على مساعدته الموظفين بزيادة رواتبهم اربعة دلائير وعلى تقسيم التقاعد لهم على ٤٨٠ .

وارجو من دولة الرئيس ان الفت نظره الى الموظفين برواتب يومية لتشملهم هذه الزيادة وشكراً .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل النظر ببعض

الامور الواردة على جدول الاعمال وهي الاقتراحات

والقوانين ومقررات اللجان ؟

الجميع : موافقون

٦ - الاستماع الى بيان معالي وزير المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

السيد الرئيس

والآن نتقل الى البند السادس من جدول الاعمال والمراجعو من معالي وزير المالية التفضل الى النصرة لتلاوة بيان للوزانة خطبة الموازنة . فيفضل معالي السيد ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي وزير المالية

خطاب الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اذا كانت الموازنة ترجمة لسياسة الحكومة ومحصلاً لمسؤولياتها فانه صحت على وانا أقدم عليكم الكرم مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٧٤ ، أن استعرض المذكرات والمبادئ الرئيسية التي اعلنتها الحكومة بين الاختيار لتجمل من مشروع الموازنة تعبيراً واقعياً مدروساً يستهدف تنفيذ ما أنيط بالحكومة من مسؤوليات وما رحمت لنفسها من سياسات . هلم المذكرات هي :

١ - توفير أسباب القوة والنمّة ، تدريباً وتسلحاً ، اإمامة وتجهيزاً ، للقوات الأردنية المسلحة ، درج هذا الوطن ، وأمل هذه الأمة في حمل الرسالة واسترجاع ما اغتصب من الارض .

الجلسة الخامسة من الدورة العادية السابعة ١٧ كانون ثاني ١٩٧٤

٢ - تلبية مطالب وتوقعات ما يخص عام ١٩٧٤ من أهداف خطة التنمية الثلاثية في سنتها الثانية لتتمكن على بلدنا انتاجاً ورخاءاً .

٣ - التوسع في توفير الخدمات العامة الرئيسية وتطويرها كماً ونوعاً بحيث تتمكن على فئات شعبنا صمو وأورفاه :

٤ - العناية بشؤون الموظفين وتحسين أوضاعهم ومداخيلهم وخلق المناخ المناسب لرفع مستوى خدمتهم واداءهم وانتاجهم .

٥ - توفر المواد الغذائية الرئيسية وتثبيت أسعارها وما قد يتطلبه ذلك من تأمين الدعم المالي المناسب .

٦ - توفير أسباب الصمود لاهلنا في المحتل من أرضنا ، وأسباب الجيش الكرم لائخواننا التاريخين الى أن يزول الاحتلال وتحرر الارض وتحقق العودة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إن تجسيد هذه الأهداف وغيرها مما طمّح الحكومة الى تحقيقه ضمن إطار شرف حمل الامانة وأداء الواجب بتوجيهات القائد الرائد الحسين العظم هو أمر يتطلب إمكانيات مالية كبيرة يحول شح الموارد دون توفرها . ومن هنا كان لا بد أولاً من الاصلاح بنظام الأولويات والأفضليات في رصد التخصّصات على أن تستهدف هذه الأولويات والأفضليات مصلحة البلد دون غيرها . ولا بد ثانياً من التوزيع بوعي المواطن واستمداه الدائم للبلد والتضحية والمطاء من جهة ، وحرص الحكومة على بذل الجهود المناسبة من جهة أخرى وهما أمران كفيلاان بتهيئة المناخ اللائم لتنفيذ مشاريع التنمية والخدمات والاعمار وتأمين التمويل اللازم لها . وليس أدل على صدق حس الحكومة هذا من ايراد الأمثلة الأربعة التالية :

١ - نتيجة للتحسن الذي طرأ على مستوى النشاط الاقتصادي خلال السنة المالية ١٩٧٣ مقارنة بالسنة المالية التي سبقتها فقد بلغت قيمة الانتاج القومي الاجبالي (٢٦٥) مليون دينار بالاسعار الجارية مقابل (٢٥٣) مليون دينار لسنة ١٩٧٢ أي زيادة (٥) % ، وهي زيادة كان يمكن أن تفقر لولا الانكسار التي عكستها ظروف الجفاف وظروف حرب رمضان .

٢ - تم تأمين ما يقرب من (٧٠٪) من التمويل اللازم لتنفيذ مشاريع خطة التنمية الثلاثية بالعملات الاجنبية عن طريق القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية التي تم التعاقد عليها مع الدول الشقيقة والصديقة ومؤسسات التمويل العربية ، بالإضافة الى الارتفاع الذي سجلته مشاركة القطاعين العام والخاص جنباً الى جنب لتأمين التمويل المحلي القوي لتنفيذ المشاريع الانتاجية الخفيفة للدرجة في الخطة .

٣ - من المتروك أن يبلغ الوفرة في ميزان المدفوعات الاردني مقاساً برصيد العمليات الجارية وحركة رأس المال لدى القطاع غير النقدي حوالي (١٣) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٣ مقابل وفر قدره (٨٧) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٢ ، وصحز قدره (١٣٠٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧١ .

هكذا عند الفصل

٤ - انتهت السنة المالية لعام ١٩٧٣ بعجز يقدر لقط بـ (٣٨٨) مليون دينار من أصل العجز المقدّر بموازنة ذلك العام والبالغ (١٢٠١) مليون دينار والذي ارتفع فعلاً إلى (٢٢) مليون دينار بسبب انخفاض قيمة المساعدات الأجنبية الناجمة عن زول قيمة الدولار والسترليني وتحويل مشاريع التنمية . وتشير الأرقام الأولية لإعادة تقدير الواردات والنفقات لعام ١٩٧٣ إلى ما يلي :

النفقات	الواردات
مليون دينار	مليون دينار
أ - الإيرادات المحلية	٤٦٠
ب - القروض الداخلية	٦٨
ج - المساعدات المالية	٤٥٨
د - القروض الخارجية والمساعدات الاقتصادية والقنية	١٢٩
هـ - العجز	٣٨
١١٥٣	١١٥٣

وتشمل أرقام الاتفاق قيمة الالتزامات المدوّرة من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٧٤ للمشروع قيد التنفيذ وقيمتها (٥٠٤) مليون دينار .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

السلامة من المرتكبات والمبادئ والمباني السالفة الذكر فاني أضع الموازنة بأرقامها وتفصيلاتها وجزئياتها بين أيديكم لتروا رأيكم فيها بشكلها بالاشارة إلى بعض النقاط الرئيسية التي وردت فيها :

١ - تمحيشاً مع أهداف خطة التنمية الثلاثية في وجوب زيادة الاعتماد على الموارد المحلية لتغطية خدمات الدولة الأساسية فقد قدرت قيمة الواردات المحلية بالموازنة بمبلغ (٥٦٠٧) مليون دينار مقابل (٤٦) مليون دينار في عام ١٩٧٣ أي زيادة قدرها (٢٢٣٪) لتوقع توفرها بسبب الزيادة المنتظرة على أرباح الحكومة من استثماراتها المختلفة ، والزيادة المنتظرة في الواردات الناجمة عن تحسين ونشاط القطاعات الاقتصادية وبسبب التصنيع على ضغط النفقات وضبط نواحي الصرف ووضع حد للتصدير بأموال الدولة وتحسين أساليب جمع وارداتها .

٢ - رصد مشاريع التنمية بمبلغ (٦١٧) مليون دينار مساهم (٤٢٠٤) مليون دينار في عام ١٩٧٣ خصص جزء كبير منها لمشاريع إنتاجية صناعية وزراعية ضرورية وأساسية للمواطن وللولة .

٣ - تم رصد المخصصات اللازمة لتعزيز القوات المسلحة الأردنية ودعم أجهزتها المختلفة بما في ذلك الأمن العام لممكنها من أداء رسالتها القومية السامية .

٤ - تم تخصيص المبالغ الضرورية لتحسين أوضاع الموظفين وزيادة مداخيلهم بما فيهم أسرة التربية والتعليم تمكيناً لهم جميعاً من القيام بواجبهم وأداء المسؤوليات والمهام الموكلة اليهم على خير وجه وأكمله .

٥ - تم رصد المخصصات الضرورية لاستئناف دفع رواتب موظفي الضفة الغربية بعد أن زالت الأسباب التي أدت إلى وقف رواتبهم باستثناء دفع المعونة الكويتية .

٦ - بلغ عجز الموازنة مبلغ (١٢٠٦) مليون دينار وهو عجز كبير لم يكن بالإمكان تجنبه واستعمل الحكومة على تغطيته عن طريق تحسين الواردات من جهة والضغط في النفقات من جهة ثانية ، والحصول على مساعدات جديدة وقروض داخلية من جهة ثالثة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

لقد أعيد تصنيف تبويب مشروع قانون الموازنة وفقاً للتوصيات التي قدمها الخبراء المختصون في علم الجاهل تحسباً لتحديد أبواب الاتفاق بحيث تحدد المشاريع والمخصصات المقررة للتنمية وفصلها عن النفقات الجارية المتكررة وعن النفقات الرأسمالية العادية التي يتعمد أثرها في تحريك القطاعات الاقتصادية ، كما أن هذا التصنيف الذي يتفق مع التبويب المعترف به من هيئة الأمم المتحدة يهدف إلى تحديد مدى التطور الاقتصادي والزيادة في الدخل القومي بصورة دقيقة ، وبحسب هذا التصنيف توزع نفقات مشروع الموازنة لسنة ١٩٧٤ كما يلي :

النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	المجموع
١ - الإدارة العامة	١٠٥٢٩٥٠	١٠٥٢٩٥٠
٢ - الدفاع	٤٣٦٠٠٠٠	٤٣٦٠٠٠٠
٣ - الأمن والنظام الداخلي	٧٨٠٠٥٧٠	٨٠٠٥٧٠
٤ - الشؤون الدولية	١٤٨٨٦٠٠	١٤٨٨٦٠٠
٥ - الإدارة المالية	١٤٧١٦٤٦٥	١٤٧١٦٤٦٥
٦ - خدمات التنمية الاقتصادية	٤١٩٩٩٧٠	٥٦٠٥٤٢٠
٧ - الخدمات الاجتماعية	١٥٨١٠٢٠٠	٢٠٩٦٥٨٠
٨ - الخدمات الثقافية والأعلامية	٢١٤٠١٠٥	٦٣٢٠٩٠
٩ - خدمات المواصلات والنقل	٢٢١٨١٤٠	٢٢١٨١٤٠
للمجموع	٩٣٠٣٢٠٠٠	١٦٥٩٦٦٠

كما أن الحكومة ستصنر كراماً موحداً خلال شهر يشتمل على جميع موازنات المؤسسات والوحدات الحكومية المستقلة من أجل تحديد مدى مساهمة القطاع العام في النشاطات الاقتصادية بصورة أدق وأفضل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

مكونة من أصل

لا يسمي في هذا المجال إلا أن أشيد بمختلف المواقف الإيجابية لبعض الدول العربية الشقيقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وامارات قطر وعمان والبحرين لدورها الاخيرى التيل في دعم صمودنا وتمكيننا من مواجهة مسؤولياتنا . كما أنه بمواقف الدول الصديقة وأسجل دعمها للموازنة بكل التقدير وعرفان الجميل .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إن الحكومة إذ تقدم لحضرتكم الكرم بمشروع قانون الموازنة لعام ١٩٧٤ لتأمل أن يكون حواركم حولها وتناقشكم لها وآراؤكم بشأنها خير معين للحكومة في تحمل مسؤولياتها برعاية وتوجيهات رائد هذا البلد وقائده العظيم الملك الحسين حفظه الله ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرقم : ٣٣٧/٧٤/١٣

التاريخ : ١٩٧٤/١/١٤

معالي رئيس مجلس النواب

ابته اليكم : ١٢٠ نسخة من مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١/١٩٧٤ وارجو إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

والقبول فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

٧ - تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء
الأفخم رقم ٣٣٧ المتضمن تقديم
مشروع قانون الموازنة العامة
للسنة المالية ١٩٧٤

السيد الرئيس

يلى كتاب الرئاسة حول قانون الموازنة

لعام ١٩٧٤

السيد الأمين العام

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٤) ويؤمل به اعتبارا من ١/١/١٩٧٤
المادة ٢ - تقدر واردات وتنفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٤ بما يلي :

السدادات	النفقات
دينار	دينار
١٠٨ . ٥٠ . ٠٠٠	١٢٠ . ٦٥٠ . ٠٠٠
٤٥٠ . ١٧ . ٠٠٠	٤٥٠ . ١٧ . ٠٠٠
١٥٣ . ٦٧ . ٠٠٠	١٦٥ . ٦٦٧ . ٠٠٠

المجموع

المادة ٣ - يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢ ٦٠٠ ٠٠٠) دينار من الزيادة في الواردات الحالية والمساعدات الخارجية ومن القروض الداخلية .

المادة ٤ - مع مراعاة احكام المادة (٣) من القانون :-

أ - تخصص الواردات المبنية في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .

ب - تخصص الواردات المبنية في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .

المادة ٥ - مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا القانون :-

أ - لا يجوز الاتفاق من المخصصات المرسدة الا بموجب اوامر مالية عامة او خاصة . مزو
بحالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب - لا يجوز اصدار حوالات مالية لاكتسب من ريع المخصصات المرسدة لتنفقات الجارية والواجبة ما لم تكن هناك ائتمار خاصة لتجاوز النسبة المذكورة يوافق عليها وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في بطاقات المالية لتغير الاغراض المحددة لها كما لا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه البطاقات .

د - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الارام المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية / الموازنة العامة .

مكتبة من اصل

المادة ٦ - أ - يجري اتفاق خصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من اللجنة الوزارية العليا لأغالة النازحين .

ب - يجري اتفاق خصصات النفقات الطارئة في الفصل (٤١) بند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة ٧ - لا يجوز نقل الخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٨ - أ - يجوز نقل الخصصات من اقامة من مواد النفقات الجارية (فيما عدا مواد الرواتب والاجور والعلاوات) الواردة في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز نقل الخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

ج - لا يجوز نقل الخصصات من ولى اية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعلاوات) في المجموعة (١٠) من النفقات الجارية الى ومن اية مادة من مواد المجموعات الاخرى كما لا يجوز استعمال الخصصات المرسودة في المادة (١٤) - اجور العمال من المجموعة (١٠) في اية فصل من فصول النفقات الجارية لتعيين اي موظف من الموظفين الذين تشملهم احكام المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ .

د - لا يجوز تعيين الموظفين المنصوص عنهم في المادة (١٦) من نظام الخدمة المدنية على حساب الخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب معالي وزير المالية / الموازنة العامة .

هـ - يستثنى من هذه المادة الفصل (٢) - مجلس الامه .

المادة ٩ - على الرغم مما يرد في اي قانون او نظام آخر يجري تحديد تشكيلات الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المدرجة خصصاتها ضمن المجموعة (١٠) من النفقات الجارية المرسودة في هذا القانون بنظام يحد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود واجبات هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك الوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الاردنية خارج المملكة .

المادة ١٠ - تنتهي اعمال الموظفين الذين يجتوبون على خيرات المشاريع الرأسمالية بانتهاء ذلك المشروع او نفاذ الخصصات المرسودة له .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)

اجمال الوردات المقدرة لسنة المالية ١٩٧٤

رقم	الفصل	الباب الاول	الباب الثاني	المجموع
عنوانه	دينار	دينار	دينار	دينار
١ - الجمارك والمكوس	٢١٣٠٠٠٠٠			٢١٣٠٠٠٠٠
٢ - الضرائب	٧٢١٧٢٠٠			٧٢١٧٢٠٠
٣ - الرخص	٤٤٥٨٠٠٠			٤٤٥٨٠٠٠
٤ - الرسوم	٤٨١١٨٠٠			٤٨١١٨٠٠
٥ - البرق والبريد والهاتف	١٣٥٠٠٠٠			١٣٥٠٠٠٠
٦ - القوائد والارباح	١١١٧٢٠٠٠			١١١٧٢٠٠٠
٧ - الوردات اذنتقة	٥١٧٩٠٠٠			٥١٧٩٠٠٠
٨ - القروض الداخلية	٥٦٠٠٠٠٠٠			٥٦٠٠٠٠٠٠
٩ - المساعدات المالية :				
أ - السعودية	١٤٠٠٠٠٠٠			١٤٠٠٠٠٠٠
ب - الكويتية	١٢٥٠٠٠٠٠			١٢٥٠٠٠٠٠
ج - الامريكية	٢٠٩٠٠٠٠٠			٢٠٩٠٠٠٠٠
د - أخرى	٤٠٠٠٠٠٠			٤٠٠٠٠٠٠
١٠ - القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية				
أ - المساعدات الاقتصادية والفنية	٣٧٥٠٠٠٠			٣٧٥٠٠٠٠
ب - القروض الخارجية :				
١ - القروض الامتالية	٣٤٢٦٧٠٠٠			٣٤٢٦٧٠٠٠
٢ - القروض المستردة				
٣ - حقوق السحب الخاصة				
٤ - التمويل التبرضي	٦٥٠٠٠٠٠			٦٥٠٠٠٠٠
٥ - قروض اخرى	٧٠٠٠٠٠٠			٧٠٠٠٠٠٠
ج - القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية المتظرة				
المجموع	٥٢٠٥٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠		٩٧٠٦٧٠٠٠
اجمال الوردات	١٠٨٠٥٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠		١٥٣٠٦٧٠٠٠

مكونا منه المصل

جدول رقم (٢)

أجمالي النفقات المقدرة لسنة المالية ١٩٧٤

رقم	الفصل	عنوانه	الياب الأول		الياب الثاني	المجموع الكلي
			الرأسمالية			
			حصة التنمية	عادية		
١	الهيئات الملكية الخاصة	٥١٩١٠٠			٥١٩١٠٠	
٢	مجلس الأمة	٢٢٥٥٠٠			٢٢٥٥٠٠	
٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١٣١٢٠٠			١٣١٢٠٠	
٤	ديوان المحاسبة	١٣٤٩٥٠			١٣٤٩٥٠	
٥	ديوان المظالم	٤٢٢٠٠			٤٢٢٠٠	
١١	١- وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٤٣٦٠٠٠٠			٤٣٦٠٠٠٠	
٢١	٢- وزارة الداخلية	٢٥٦٦١٠	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٤٠٦٦١٠	
٢٢	٣- دائرة الجوازات العامة والأحوال المدنية	٣١٩٠٣٠			٣١٩٠٣٠	
٢٣	٢١- الأمن العام والدفاع المدني	٦٥٥٠٠٠		٥٠٠٠٠	٦٥٥٠٠٠	
٢٤	٢- وزارة العدل	٥٠٨٣٣٠			٥٠٨٣٣٠	
٢٥	٢- الفرعية	١٧٦٠٠			١٧٦٠٠	
٣١	٣- وزارة الخارجية	١٤٨٨٦٠	١٢٧٦٠٠	٦٦٠٠٠	١٥٥٦٦٠	
٤١	٤- وزارة المالية	١٣٩٦٦١٥		١١٣٦٢٥٦٠	٢٥٣٢٨٧١٥	
٤٢	٤- دائرة المراجعة العامة	٢٤١٥٠			٢٤١٥٠	
٤٣	٤- إدارات	٤٣٣٠٠			٤٣٣٠٠	
٤٤	٤- دائرة ضريبة الدخل	١٨١٤٥٠		٦٩٧٥٠	٢٥١٢٠٠	
٤٥	٤- دائرة الأراضي والمساحة	٣٧١٤٥٠		١٤٧٠٠	٣٨٦١٥٠	
٥١	٥- وزارة الاقتصاد الوطني	٢٤١٠٨٠		٨٠٠٠٠	٣٢١٠٨٠	
٥٢	٥- دائرة الإحصاءات العامة	١٢٥٠٠		٢١٥٠	١٣٢٠٥٠	
٥٣	٥- المجلس القومي للتخطيط	١٦٠٠٠٠	٧٧٤٠٠٠	٤١٧٢٤٣٠٠	٤٩٦٢٤٣٠٠	
٥٤	٥- مجلس البحث العلمي	١٥٦٦٠			١٥٦٦٠	
٥٥	٥- وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	١٣٦٤٠٠	١٨١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٣٧٤٠٠	
٥٦	٥- سلطة المصادر الطبيعية	٩٩٠٧٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٩٨٠٠	١٠٦٠٦٥٠	
٥٧	٥- وزارة الأشغال العامة	١٠٧٧٣٠٠	٧٥٠٠٠	٢٨٨٠٠٠	١١١٧٣٠٠	
٥٨	٥- وزارة الزراعة	١٣٠١٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٣٣٢٦٦٠	١٣٠١٠٠٠	
٥٩	٥- هيئة وهي الأردن / المؤسسة الأهلية	١٥٠٠٠٠	٧٩٢٧٣٠	٤٩٤٨٥٠	٢٧٩٢٦٥٠	
٦١	٦- وزارة التربية والتعليم	١٠٨٥٠٠٠٠	٣١٥٠٠٠	٧٧٧٠٠٠	١١٩٤٢٠٠٠	
٦٢	٦- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٨٨٤٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٢٨١٥٠٠	٤٢٩٥٥٠٠	
٦٣	٦- وزارة الأشغال والتعمير	٧٤٦٥٠	٨٣٠٠٠	٥٣٠٨٠	٦١٢٧٦٠	
٦٤	٦- مؤسسة رعاية الشباب	٣٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٤٦٥٠	
٦٥	٦- مؤسسة مياه القرب	١٣٤٨٧٠	٣٠٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٧٨٦٧٠	
٦٦	٦- وزارة الثقافة والأعلام	٢٤٢٧٥٠			٢٤٢٧٥٠	
٦٧	٦- الإعلام	٥٢٧٠٠			٥٢٧٠٠	
٦٨	٦- التقارير	٩٩٧٠٠			٩٩٧٠٠	
٦٩	٦- دائرة المطبوعات والنشر	١٦٠٧٧٠	٨٥٠٠٠	٣٢٤٠٠	٢٠٣٩٤٠	
٧٤	٧- وزارة السياحة والآثار / السياحة	١٧٤١٦٠			١٧٤١٦٠	
٨١	٧- وزارة المواصلات	١٧٤١٦٠			١٧٤١٦٠	
٨٢	٧- وزارة العدل	١٨٥٠٠			١٨٥٠٠	
٨٣	٧- مجلس القضاء	٢٨٧٠٠			٢٨٧٠٠	
١٦٥٦٦٧٠٠		١٦٥٦٦٧٠٠	١٦٥٦٦٧٠٠	١٦٥٦٦٧٠٠	١٦٥٦٦٧٠٠	

جدول رقم (٢)

خلاصة المراجعة العامة لسنة المالية ١٩٧٤

الواردات		الياب الاول		الياب الثاني	
رقم	الفصل	عناونه	عناونه	عناونه	عناونه
١ -	الواردات المحلية	٥٦٦٥٠٠٠٠	٥٦٦٥٠٠٠٠		
٢ -	للمساعدات المالية	١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠		
٣ -	المصرفية	١٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠		
٤ -	ب - التكرير	٢٠٩٠٠٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠		
٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٢٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٣٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٤٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٥٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٦٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٧٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٨٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
٩٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٠٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١١٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٢٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٣٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٣ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٤ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٥ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٦ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٧ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٨ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٤٩ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٥٠ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٥١ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٥٢ -	ب - الأير كية	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠		
١٥					

جدول رقم (٤)
مقارنة الإيرادات

الفصل رقمه عنوانه	الإيرادات ١٩٧٢	إمالة تقدير الإيرادات ١٩٧٣	الإيرادات المقترحة ١٩٧٤	
			الباب الأول	الباب الثاني المجموع
١- الإيرادات المحلية				
١- الجمارك	١٨٨٤١٦٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢١٣٠٠٠٠٠	٢١٣٠٠٠٠٠
٢- القمار	٥٥٥٧٤٥	٦٤٣٠٠٠٠	٧٧٢٧٢٠٠	٧٧٢٧٢٠٠
٣- الرخص	٢٧٦٤٥٤	٣٦٠٠٠٠٠	٤٤٥٨٠٠٠	٤٤٥٨٠٠٠
٤- الرسوم	٢٨٧٣١٥٨	٣٩٧٣٠٠٠	٤٨١١٨٠٠	٤٨١١٨٠٠
٥- البرق والهاتف	١٠٤١٨٤٩	١١٩٢٠٠٠	١٣٥٢٠٠٠	١٣٥٢٠٠٠
٦- القرائد والأرباح	٣٨٣٣٩٠	٥٥٣٤٦٠٠	١١٦٧٢٠٠	١١٦٧٢٠٠
٧- الإيرادات المختلفة	٤٨٣٥٥٠١	٤٧٧٤٠٠٠	٥١٧٩٠٠٠	٥١٧٩٠٠٠
المجموع	٣٧٧٩٩٢٥٧	٤٥٥١٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠
٨- القروض الداخلية	٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٧٥٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
المجموع	٤٤٧٩٩٢٥٧	٥٢٢٦٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠٠
٢- المساعدات والقروض				
٩- المساعدات المالية				
١- الملكية العربية المبردة	٢٢٧٢٧٧١٠	١٣٩٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
٢- المساعدات الحكومية	٠٠٠	٩٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠٠٠
٣- المساعدات الأجنبية	٢١٠٠٠٠٠٠	٣٠٩٠٠٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠٠
٤- منافع خارجية أخرى	١٧٨٥٠٠٠	٢٦٧٤٨٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠
١٠- المساعدات والقروض				
أ- المساعدات الاقتصادية والفنية للمملكة عليها	٤٥٢٨٢٥	٣٥١٦٥٠	٣٧٥٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠٠٠
ب- القروض الخارجية	٧٧١٣٠٠٠	١٢٥٩٩١٠٠	٣٤٢٦٧٠٠٠	٣٤٢٦٧٠٠٠
١- القروض الأثمانية	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢- القروض المبردة	٠٠٠	١١٥٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٣- تمويل التعويضات	١١٨٢٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٤- حقوق السحب الخاصة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٥- قروض أخرى	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
ج- القروض والمساعدات الاقتصادية والكفالة المبردة	٥٣٢٥٠٠٠٣٥	٤٨٧٤٤٢٣٠	٥٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠١٧٠٠٠٠
المجموع الكلي	٩٨٠١٩٢٩٧	١١١٠٠٤٢٣٠	١٠٨٠٠٠٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠٠٠٠

جدول رقم (٥)
مقارنة النفقات الجارية

رقم الفصل عنوانه	المقدّر ١٩٧٢ دينار	إمالة تقدير ١٩٧٣ دينار	المقدّر ١٩٧٢ دينار	إمالة تقدير ١٩٧٣ دينار
١- النفقات الملكية الخاصة	٤٠٠٠٠٠٠	٣٩٥٢٨٠٠	٤٢٣٥٠٠٠	٤٢٣٥٠٠٠
٢- مجلس الأمة	١٧٠٤٥٠٠	١١٢٥٧٠٠	٢٠٥٩٥٠٠	٢٠٥٩٥٠٠
٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	١١٣٠٠٠٠	١٠٥٣٦٥٠	١٣٠٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠٠
٤- ديوان المحاسبة	١٠٢٢٠٠٠	٩٥٤٠٠	١١٤٢٥٠٠	١١٤٢٥٠٠
٥- ديوان الموظفين	٣٧٦٥٠٠	٣٨٦٥٠٠	٣٨٦٦٠٠	٣٨٦٦٠٠
١١- وزارة الدفاع والقوات المسلحة	٢٩٣٥٠٠٠٠	٢٩٤٠٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠٠٠
٢١- وزارة الداخلية	٩٨٠٠٠٠	١٨٩٨٠٠٠	١٩٤١٠٠٠	١٩٤١٠٠٠
٢٢- دائرة الجوازات العامة والأحوال المدنية	٢١٨٢٠٠٠	٢١٧٢٠٠٠	٢٧٤٢٨٥٠	٢٧٤٢٨٥٠
٢٣- الأمن العام والدفاع المدني	٣٢٣٨١٠٠	٣١٩٨٠٠٠	٣٧٩٦١٠٠	٣٧٩٦١٠٠
٢٤- وزارة العدل	١٣٢١٠٠٠	١٣٢١٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠	١٤٢٠٠٠٠
٢٥- الشريعة	١١٦٦٠٠٠	١١٦٦٠٠٠	١١٩٦٧٨٠٠	١١٩٦٧٨٠٠
٣١- وزارة الخارجية	٧٧٧٧٠٠٠	٧٧٢٣٠٠٠	٨١٠٨٠٠٠	٨١٠٨٠٠٠
٤١- وزارة المالية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٢٢١٥٠٠٠	٢٢١٥٠٠٠
٤٢- دائرة الخزانة العامة	٣٣٥٨٠٠٠	٣٣٨٠٧٥٠	٣٥٠٥٥٥٠	٣٥٠٥٥٥٠
٤٣- الجمارك	٣٣٧٥٠٠٠	٣٣٧٥٠٠٠	٣٣٧٥٠٠٠	٣٣٧٥٠٠٠
٤٤- دائرة خيرية الدخل	٧٧٦٧٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠	٧٧٦٧٠٠٠
٤٥- دائرة الأراضي والمساكن	١٤٧٧٥٠٠	١٤٧٧٥٠٠	١٤٧٧٥٠٠	١٤٧٧٥٠٠
٥١- وزارة الاقتصاد الوطني	٨٢٥٠٠٠	٨٢٥٠٠٠	٨١٨١٥٠٠	٨١٨١٥٠٠
٥٢- دائرة الإحصاءات العامة	١٠٩٠٠٠٠	١٠٩٠٠٠٠	١٤٢٦٠٠٠	١٤٢٦٠٠٠
٥٣- المجلس القومي للتخطيط	١١٦٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠	١١٦٠٠٠٠
٥٤- مجلس البحث العلمي	٨٢٨٠٠٠	٨٢٨٠٠٠	٨٢٨٠٠٠	٨٢٨٠٠٠
٥٥- وزارة الداخلية للشؤون قبلية والقروية	٨٩٠٨٠٠٠	٨٩٠٨٠٠٠	٨٩٧٨٩٠٠	٨٩٧٨٩٠٠
٥٦- سلطة المصادر الطبيعية	٩٤٢٤٠٠٠	٩٤٢٤٠٠٠	٩٤٢٤٠٠٠	٩٤٢٤٠٠٠
٥٧- وزارة الأشغال العامة	٩٣٣٥٠٠٠	٩٣٣٥٠٠٠	٩٣٣٥٠٠٠	٩٣٣٥٠٠٠
٥٨- وزارة الزراعة	٧٤٤٠٠٠	٧١٠٨٥٠	٩١٠٤٠٠٠	٩١٠٤٠٠٠
٥٩- هيئة وادي الأردن / المؤسسة الألبانية	٦٦٣٣٥٠٠	٦٦٣٣٥٠٠	٦٦٣٣٥٠٠	٦٦٣٣٥٠٠
٦١- وزارة الري والتعمير	٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٤٠٠٠٠	٢٤١٧١٦٠	٢٤١٧١٦٠
٦٢- وزارة الصحة	٣٥٦٨٠٠٠	٣٥٦٨٠٠٠	٣٥٦٨٠٠٠	٣٥٦٨٠٠٠
٦٣- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٧٠٢٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	٧٠٢٠٠٠	٧٠٢٠٠٠
٦٤- وزارة الانتشاء والتعمير	١٩٤٧٠٠٠	١٩٤٧٠٠٠	١٩٤٧٠٠٠	١٩٤٧٠٠٠
٦٥- مؤسسة رعاية الشباب	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠
٦٦- مؤسسة مياه الشرب	٢٢٢٨٢٠٠	٢٢٢٨٢٠٠	٢٢٢٨٢٠٠	٢٢٢٨٢٠٠
٧١- وزارة الثقافة والأعلام	٣٥٥٥٠٠٠	٣٥٥٥٠٠٠	٣٥٥٥٠٠٠	٣٥٥٥٠٠٠
٧٢- الأمانة	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
٧٣- التلفزيون	٦٦٨٨٠٠٠	٦٦٨٨٠٠٠	٦٦٨٨٠٠٠	٦٦٨٨٠٠٠
٧٤- دائرة المطابع والنشر	١٧٠٤٠٠٠	١٧٠٤٠٠٠	١٧٠٤٠٠٠	١٧٠٤٠٠٠
٧٥- وزارة السياحة والآثار / السياحة	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠	٩٦٧٠٠٠
٧٦- دائرة الاتصالات	١١٧٨٦٣٥٠	١١٧٨٦٣٥٠	١١٧٨٦٣٥٠	١١٧٨٦٣٥٠
٨١- وزارة المواصلات	١٤٠٨٥٠٠	١٤٠٨٥٠٠	١٤٠٨٥٠٠	١٤٠٨٥٠٠
٨٢- وزارة النقل	٢٠٤٨٠٠٠	٢٠٤٨٠٠٠	٢٠٤٨٠٠٠	٢٠٤٨٠٠٠
٨٣- الطيران المدني	٢١٨٠٣٤٤٠	٢١٨٠٣٤٤٠	٢١٨٠٣٤٤٠	٢١٨٠٣٤٤٠
المجموع الكلي	٩٢٠٣٣٠٠٠٠	٩٢٠٣٣٠٠٠٠	٩٢٠٣٣٠٠٠٠	٩٢٠٣٣٠٠٠٠

مجلس النواب

رقم	الفصل	المقار	إعادة تقدير	المقار	إعادة تقدير	المقار	إعادة تقدير
عنوانه	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
٢١ - وزارة الداخلية	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠	٨٧٥٠٠
٢٢ - دائرة الجوازات والمنازل الاجتماعية المدنية	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠	٥٨٧١٠
٢٣ - الأمن العام والمخاض المدني	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠	٢١١٧٥٠
٣١ - وزارة الخارجية	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠	١٩١٥٠٠
٤١ - وزارة المالية	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥	٣٤١٢٥٠٣٥
٤٢ - دائرة الموازنة العامة	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
٤٣ - الجمارك	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠	١٥٢٤٥٠
٤٥ - دائرة الأراضي والمساحة	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠	٣٣١٠٠
٥١ - وزارة الاقتصاد الوطني	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠	٣٢٤١٠٠٠
٥٢ - دائرة الإحصاءات العامة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
٥٣ - المجلس القومي للتخطيط	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠	١٤٨٤٩٠٠٠
٥٥ - وزارة الداخلية الشؤون البلدية والقروية	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠	١٦١٨٧٠
٥٦ - سلطة المصادر الطبيعية	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠	١٣٠٩٦٠٠
٥٧ - وزارة الأشغال العامة	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠	١٢٥٢٤٠٠
٥٨ - وزارة الزراعة	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠	٧٣٨٠٠
٥٩ - هيئة راعي الأردن / المؤسسة الإقليمية الأردنية للاحتلال نهر الأردن وروافده	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠	٢١٠٥٧٢٠
٦١ - وزارة التربية والتعليم	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠	٣٩٩٠٠٠
٦٢ - وزارة الصحة	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠	٢٧٨٦٥٠
٦٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠	٢٨٩٥٠
٦٥ - مؤسسة رعاية الشباب	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠	٨٣٨٠٠
٦٦ - مؤسسة مياه الشرب	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠
٦٧ - وزارة الثقافة والأعلام	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠	٦٥٠٠
٧٢ - الأعلام	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠	٢٨٤٢٤٠
٧٣ - التلفزيون	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠	١٤٧٠٠٠
٧٥ - وزارة السياحة والآثار / السياحة	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠	٤٥٢٣٠
٧٦ - دائرة الآثار	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠	٦٣٥٠٠
٨١ - وزارة المواصلات	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠	٤٣٩٨٠٠
٨٢ - وزارة النقل	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠
٨٣ - الطيران المدني	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥	٨٠٢٢٣٥

السيد الرئيس
المراسلة الجليلية للمجلس لتقديم مشاريع القوانين الواردة
من الحكومة .

(١)

السيد الأمين العام

الرقم : و/١/٩/١٧١٠٥

التاريخ : ٩٧٣/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ب ١٢٠ نسخة من مشروع قانون

الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٣ الذي اقره

مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩٧٣/١٢/١٦

مع الاسباب الموجبة له ، رجاء احالته الى مجلس

النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة الموازنة على اللجنة

المالية ؟

الجميع . موافقون

السيد الرئيس

وارجوا ايضا من اللجنة المالية عقد اول اجتماعها

بأقرب وقت ممكن .

٨ ، قراءة المشاريع الواردة من الحكومة

والموزعة على الأعضاء والنظر في أمر

احتالها على اللجان المختصة .

السيد الرئيس

ارجو من عطوفة الأمين العام تلاوة كيب

الاسباب الموجبة

لقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ١٩٧٣

لما كان العمل بقانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٨ معطلا بسبب تحديد فترة
معينة يجب ان يتم التسجيل خلالها وبالنظر لانقضاء تلك المدة دون ان يمكن الغالبية العظمى من الوكلاء والوسطاء
التجارين من التسجيل خلالها ولا كانت هنالك فترات متعددة في القانون المشار اليه فقد عمدت الوزارة الى
وضع القانون الجديد لعام ١٩٧٣ لسد الثغرات المبحوث عنها ولتتبع الامور التالية : -

١ - وضع القانون الجديد السجلا مع روح قانون التجارة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٦ الذي قرر احكاما عامة
فيما يتعلق بعقد الوكالة والوساطة التجارية باعتبارها عملا تجاريا يحكم بمساجتها المدنية .

٢ - حصر القانون ممارسة عمل الوكالة والوساطة التجارية بالوكلاء الاردنيين حفاظا على العمولة المحصلة
من هذه المهنة داخل المملكة وانه وان كان قد منح للوكيل او الوسيط الاجنبي الذي مارس العمل قبل
صدوره بتعطيل العمل بالوكالات التي لديه وفقا لمقتضى المرسوم رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٨ .

مكونة من اربعة

٣ - أورد مشروع القانون الجديد نصوصاً تشريعية جديدة فيما يتعلق بالعملة التي يتقاضاها الوكيل والوسيط في الخارج مقابل الوكالة أو الوساطة التي يتم إجراؤها وضرورة إعادة العملات بالعملة الأجنبية إلى المملكة وفقاً لأنظمة وتعليمات مراقبة العملة الأجنبية .

٤ - أورد مشروع القانون هذا نصوصاً تنظم علاقة الموكل بالوكيل وهي أمور يجب أن تضمنها القوانين الخاصة التي تتناول في أحكامها فئة معينة وقطاعاً حيواً من قطاعات التجارة كقانون الوكيل والوسيط التجاريين موضوع البحث .

٥ - لم يقيّد القانون الجديد التسجيل مدة معينة وانما ترك للوزير تحديد هذه المدة وفقاً لظروف الأمور ولاضفاء صفة المرونة عليه لاسيما وأنه يتناول تنظيم أمور تجارية هي بحكم طبيعتها مرة متجددة .

وتجنيباً لأجراء التعديلات والإضافات المتكررة على القانون السابق ودراسة في إيجاد التجانس في مواد القانون المقترح إصداره بحيث يكون جامعا لكافة أحكام الوكالات والوساطات التجارية ومن يتعامل بالعمل بها على أسس تنظيمية واضحة بعد أن اخذ بعين الاعتبار مطالب اصحاب المهنة القسمة التي تنسجم مع الصلحة العامة فقد رأت هذه الوزارة رفع مشروع القانون للمرجح لإصداره .

مشروع

قانون الوكيل والوسيط التجاريين

رقم () لسنة ١٩٧٣

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الوكيل والوسيط التجاريين لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لكليات والهيئات العامة المختصة لها اداءه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة - وزارة الاقتصاد الوطني .

الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .

المسجل - الموظف المميز بقرار خاص من الوزير بناء على تنسيب وكيل الوزارة للاشراف على تطبيق هذا القانون .

الوكيل - الوكيل بالعمولة والوكيل الموزع لحسابه الخاص والوكيل لحساب شركة اجنبية او لحساب بائع له مركز رئيس خارج المملكة والوكلاء الاخرين الذين يتعاملون اعمالاً مماثلة بما فيهم وكلاء البداية والاعلان .

الوسيط - كل من يتعامل مهنة القيام بالوساطة مقد أو تسهيل عقد المعاملات التجارية وما يفرع عنها لقاء اجر دون ان يكون لغيره او نائباً من احد الطرفين فيها .

الوكالة - هي عقد مبرم بين الموكل والوكيل يتم بموجبه قيام الوكيل باجراء تصرفات او اعمال تجارية باسمه ولكن لحساب موكله مقابل عمولة .

الوساطة - هي قيام شخص بالوساطة بين طرفين لعقد العقد او تسهيل عقد المعاملات التجارية والتجارية وما يفرع عنها لقاء اجر دون ان يتحمل تبعاتها .

المادة ٣ - ١ - لا يجوز تعاطي مهنة الوكالة او الوساطة التجارية الا للأشخاص المسجلين بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - على كل من يتعامل مهنة (الوكالة التجارية) ان يسجل جميع الوكالات الخاصة به في سجل الوكلاء لدى المسجل .

ج - على كل من يتعامل مهنة (الوساطة التجارية) ان يسجل اسمه لممارسة هذه المهنة في سجل الوسطاء لدى المسجل .

د - يستثنى من احكام الفقرتين السابقتين (ب و ج) من يمارسون الوكالات والوساطات المحلية او يتعاملون وكالة او وساطة تصدير المنتجات الزراعية .

المادة ٤ - يجب ان تتوفر في الوكيل او الوسيط التجاري الشروط التالية :

١ - اذا كان شخصاً طبيعياً

١ - ان يكون اردنياً

٢ - ان لا يقل عمره عن عشرين سنة

٣ - ان يقيم إقامة دائمة في المملكة

٤ - ان يكون له محل تجاري او مكتب في المملكة

٥ - ان يكون مسجلاً في سجل التجارة في الوزارة وعرضوا في احدى غرف التجارة او الصناعة في المملكة .

٦ - يستثنى من البند (١) ا - اعماله الوكيل الاجنبي الذي يتعامل العمل وكان مسجلاً لدى الوزارة او احدى الغرف التجارية او الصناعية قبل نفاذ هذا القانون على ان يحضر تعامله بالوكالات التي كان يتعامل بها قبل العمل بهذا القانون .

هكذا عند الاصل

ب - اذا كان شركة عادية :

- ١ - ان تكون اردنية.
- ٢ - ان يكون اكثرية راسمها الاردنيين.
- ٣ - ان يكون لها مكتب في المملكة ومسجلة لدى احدى الغرف التجارية او الصناعية .
- ٤ - يستثنى من البندين (١ ، ٢) السابقين الشركات العادية الاجنبية المسجلة لدى مراقب الشركات قبل العمل بهذا القانون .

ج - اذا كانت شركة مساهمة

- ١ - ان تكون اردنية
- ٢ - ان يكون اكثرية اعضاء مجلس ادارتها او هيئة مديريها من الاردنيين .
- ٣ - يستثنى من البندين (١ ، ٢) السابقين الشركات الاجنبية التي تتعاطى العمل والمسجلة لدى مراقب الشركات قبل نفاذ هذا القانون .
- ٤ - ان تكون مسجلة لدى احدى غرف التجارة او الصناعية .

المادة ٥ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة (الوكالة التجارية) ان يقدم طلبا لتسجيل وكالته متضمنة البيانات التالية :-

- أ - اسمه وعمره وجنسيته واسمه التجاري وعمل اقامته.
- ب - اسم الشركة الموكلة ومركزها الرئيسي واسمها التجاري او اسم التاجر الموكل وجنسيته وعنوانه التجاري وعمل اقامته. وعلى ان يرقن بالطلب في هذه الحالة ما يلي :-
- ١ - صورة عن عقد الوكالة المبرم بين الموكل والوكيل او اية وثيقة تثبت ذلك شريطة ان يبرز الوكيل الوكالة الاصلية مصدقة لاجراء مطابقة الصورة مع الاصل .
- ٢ - ترجمة لعقد الوكالة او الوثيقة اذا كان محروفا بلغة اجنبية على ان تكون مصدقة حسب الاصول .
- ج - وثيقة من الجهات المختصة تثبت بأن الشركة الموكلة غير محظورة التعامل معها .
- د - اية معلومات اخرى ضرورية يطلبها المسجل .
- المادة ٦ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية ان يقدم طلبا لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين على ان يتضمن الطلب اسمه وعمره وجنسيته وعنوانه التجاري وابسة معلومات اخرى يطلبها المسجل .

المادة ٧ - على كل من يرغب في تعاطي مهنة الوساطة التجارية ان الوكالة التجارية وسبق ان تعاطاها قبل نفاذ هذا القانون ان يقدم طلبا لتسجيل اسمه في سجل الوسطاء التجاريين او الوكلاء التجاريين . خلال مدة يحددها الوزير باعلان ينشر في الجريدة الرسمية والصحف المحلية قابلة للتמיד .

المادة ٨ - خلافا لاحكام المواد (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) اعلاه يجوز للوزير ان يصدر قرار يسمح بموجبه للراعي العرب بممارسة مهنة الوكالة او الوساطة التجارية في المملكة شريطة العامة بالمثل وان يكون هذا الوكيل او الوسيط مقبلا اقامة دائمة في المملكة ومسجلا في احدى غرف التجارة او الصناعة .

المادة ٩ - يشترط في طالب التسجيل اذا كان وكيل لشركة او اكثر او لتاجر او اكثر ان يكون مرتبطا مباشرة بموكله في بلد المنشأ وللوزير حق التثبت من صحة ذلك بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

المادة ١٠ - يصدر الوزير قراره بشأن قبول طلب التسجيل او رفضه بناء على توصية المسجل ويتسبب من وكيل الوزارة وفي حالة قبوله يصدر المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة .

المادة ١١ - على الوكيل التجاري ان يقدم بطلب تسجيل اية تغييرات تتعلق بالبيانات الواردة في الطلب او عقد الوكالة او الشروط للتصديق عليها في المرات (٤ ، ٥ ، ٩) من هذا القانون وذلك خلال شهرين من تاريخ حصول التغيير ويعطيه المسجل شهادة بذلك بعد استيفاء الرسم المقرر .

المادة ١٢ - على الوكيل التجاري او الوسيط التجاري الاشارة الى رقم تسجيله كوكيل او وسيط في جميع مراسلاته ومعاملاته التجارية .

المادة ١٣ - على الوكيل التجاري او الوسيط التجاري ان يحول الى المملكة بواسطة بنك مرخص ، جميع العملات التي تستحق له في الخارج على الصفقات التي تم عقدها بواسطته كما ويرتب عليه تقديم كشف سنوي الى البنك المركزي يتضمن المعاملات التي استحققت له وطريقة تحويلها الى المملكة .

المادة ١٤ - أ - على كل مستورد ان يدرج في كافة المعاملات التي لها علاقة بالاستيراد والتي يقدم بها الى الدوائر والمؤسسات الحكومية اسم الوسيط التجاري او الوكيل التجاري او الممثل للشركة او التاجر او المحل الذي يستورد منه ورقم تسجيل عقد الوساطة التجارية او الوكالة التجارية في السجل واذا كان الاستيراد قد تم من قبل المستورد مباشرة للدائرة المختصة التثبت من ان المصدر لم يدفع او يلتزم بدفع اية عمولة لاي وكيل تجاري او وسيط تجاري غير مسجل بموجب هذا القانون .

ب - اذا لم تشتمل طلبات رخص الاستيراد على المعلومات المبينة في الفقرة السابقة اعلاه لا يجوز منح الرخص المطلوبة .

ج - لا تشتمل رخصة الاستيراد على اسم الوكيل التجاري او الوسيط ورقم تسجيله .

المادة ١٥ - بعد نفاذ هذا القانون لا يجوز للشركات المؤسسة خارج المملكة والمسجلة لدى مراقب الشركات ان تتعاطى في المملكة بالاضافة الى اعمالها تجل شركات اخرى مؤسسة في الخارج او الحصول على وكالات جديدة غير تلك التي كانت تتعامل بها قبل العمل بهذا القانون .

تكونت من اصل

المادة ١٦ - يلغى تسجيل الوكيل أو الوسيط التجاري في الحالات التالية :

- أ - إذا فقد أو انحل بأي شرط من الشروط الواجب توافرها بموجب أحكام هذا القانون .
- ب - إذا ثبت عدم صحة المعلومات المقدمة في طلب التسجيل .
- ج - إذا انتهى الموكل عقد الوكالة أو إذا انتهى أجلها .

المادة ١٧ - الوكلاء والوسطاء التجاريين المسجلين وفق أحكام هذا القانون تأسيس نقابة لهم بموافقة الوزير وتحديد صلاحياتها وواجباتها وتنظيم شؤونها وشروط الانتساب إليها والرسوم التي تجب عليها وغير ذلك من الأمور المتعلقة بها بموجب نظام داخلي خاص يوافق عليه الوزير .

المادة ١٨ - أ - تكون كافة المعلومات المتعلقة بتسجيل الوكلاء والوسطاء التجاريين سرية ولا يحق الاطلاع على ملفاتهم إلا بطلب من المحكمة .

ب - يجوز لأصحاب العلاقة أو من يفوضه أن يطالع بشارف للسجل على سجل الوكلاء أو الوسطاء التجاريين مقابل الرسم المحدد بالنظام .

المادة ١٩ - أن عقد الوكالة يعتبر حاصلًا لمصلحة المتعاقدين المشتركة وعليه فإن فسخه من قبل الموكل دون خطأ من الوكيل أو أي سبب آخر مشروع يميز الوكيل بالرغم من كل اتفاق مخالف للمطالبة بتعويض يوازي الضرر الذي يلحق به .

المادة ٢٠ - يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه التاجر الذي جرى العقد لمصلحته حتى يتم تنفيذ شروطه وفي حالة نشوء أي خلاف بين التاجر والمصدر حول بنوده يكون الوكيل التجاري أو الوسيط التجاري متكافلاً ومتضامناً مع المصدر تجاه التاجر لتنفيذ شروط العقد ، على أن لا تتجاوز مسؤولية الوسيط التجاري مقدار الفائدة التي حققها .

المادة ٢١ - بالرغم من كل اتفاق مخالف تعتبر عملاً إهلاً الذي يجسارس فيه الوكيل نشاطه هي المختصة في النزاعات الناشئة عن عقد الوكالة التجارية .

المادة ٢٢ - لا يمكن من مخالفة أحكام هذا القانون بعقاب بإرامة لا تقل عن مائة دينار .

المادة ٢٣ - مجلس الوزراء أن يصدر من وقت لآخر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٤ - يلغى قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٨ ، وأي تشريع آخر إلى المدة التي تنقضي فيها أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون يكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على إحالته للجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون :

(ب)

السيد الأمين العام :

الرقم : خ/٥/٤٤

التاريخ : ١٩٧٤/١/٧

معالي رئيس مجلس النواب

أبحث اليكم طيباً ، نسخة من مشروع القانون للعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٤ بشكله الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣١ مع الأسباب الموجبة له وأرجو إحالته إلى مجلس النواب للنظر في إقراره .

وتقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

الأسباب الموجبة

انفتحت القبرورة إعادة النصار في بعض تعصير قانون خدمة الضباط رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ ، إذ أنه وبنتيجة التطبيق العملي مواد القانون برزت بعض العقبات التي تحول دون تحقيق احتياجات القوات المسلحة فيما يتعلق بتعويضاته في حيث سيرها نحو الأفضل ، وبما يعود عليها بالفائدة والنفع العام ومن مثل ما لجأت إليه الحاجة بما يساهم في تطوير الخدمات المختلفة في القوات المسلحة استخدام الأطباء الاختصاصيين وغيرهم من الفنيين من حملة الشهادات الجامعية كالمبادلة والمهندسين وأصحاب المهن الأخرى ، وكذلك إيجاد مركز قانوني لتكييف وضع الضباط حالة اتخاذ إجراءات قضائية بغية والتدبير العمل بخارج النسل العسكري أو الخاتمة في دورة عسكرية سواء كان ذلك في المعاهد العسكرية الجلية أو في الخارج ، وبينما الأسلوب الواجب الإتيان في ممارسة حق التنظيم لتغطية متطلبات القوات المسلحة فيما يتعلق بحماية أملاك الجيش ، وقضايا وكافة العاملين فيه ،

لوتحقيق هذه الغايات وضع مشروع التعديل المرفق .

مجلس النواب

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٤) ويقر مع قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في الفقرة (٤) من المادة (١٣ / ب) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(ان لا يقل طوله عن ١٦٥ سم باستثناء الاطباء والصيادلة والمهندسين وحملات الشهادات الجامعية ممن يحتاج القوات المسلحة الاردنية لخدماتهم على ان لا يقل طول هؤلاء عن ١٦٠ سم وان يكون الوزن وفقا لما تقرره اللجان الطبية المختصة مع مراعاة السن والطول) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٦٣) من القانون الاصلي باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (١) منها :
(وان تدفع الجهة التي يتدرب اليها رواتب وعلاوات الضابط المنتدب طيلة مدة انتدابه) .

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٨١) من القانون الاصلي ويعد رقم الفقرة التي تليها تحت رقم (ب) .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في الفقرة (١) من المادة (١٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - إذا كان الضابط قد استقال بناء على طلبه فبعد الى رتبته وراتبه السابقين باستثناء الاطباء الذين يحصلون على مؤهلات علمية في مجالات التخصص ضمن مهنتهم حيث تعطى لهم الرتب التي يستحقونها طبقا لنظام استخدام وعلاوات ا طباء والصيادلة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٠ أو أي تشريع يحل محله بحسب مؤهلاتهم التي يحصلونها على أن تعتبر القندية الضابط من تاريخ اعادته للخدمة .

المادة ٦ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

أ - الضابط أو المستخدم الذي صدر امر بتوقيفه في السجن أو في مكان التوقيف في اية وحدة عسكرية الحق في ان يتقاضى (نصف) راتبه مع نصف العلاوات وكامل علاوة غلاء المعيشة التي يستحقها طيلة مدة توقيفه الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته وإذا لم تصدر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة الحبس أو الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

ب - اما اذا كانت التهمة الموقوف بسببها التزوير أو السرقة أو الاختلاس أو سوء الائتمان أو الرشوة أو الخيانة أو افعال التجسس أو اية جريمة اخرى غلة بأمن الدولة الداخلي او الخارجي سواء أ كانت التهمة اصلية أم بالاشتراك لله الحق في ان يتقاضى (خمس) راتبه و (خمس) علاواته مع كامل علاوة غلاء معيشة العائلة الى ان يصدر قرار نهائي بشأن قضيته وإذا لم تصدر الاجراءات المتخذة بحقه عن فرض عقوبة الحبس أو الطرد فيحق له ان يتقاضى كامل راتبه مع كامل العلاوات اعتبارا من تاريخ توقيفه .

المادة ٧ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(ينقطع راتب من حكم عليه بالطرد من الخدمة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا وإذا كان الضابط أو المستخدم المحكوم قد سبق ان اوقف في السجن أو في مكان التوقيف في الوحدة فني هذه الحالة ينقطع راتبه وعلاواته من تاريخ توقيفه الا انه لا يطلب منه ان يرد اي جزء من الرواتب او العلاوات التي تقاضاها خلال مدة توقيفه بموجب المادة (١٣٥) من القانون الاصلي) .

المادة ٨ - يلغى ما جاء في المادة (١٣٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
(يمنع من مغادرة المملكة لأي سبب كان كل ضابط أو مستخدم اسندت اليه اية مهمة بموجب القوانين والانظمة المعمول بها ما لم يبت بقضيته او بموجب تصريح من القائد العام او من ينييه حسب ما يراه مناصبا) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على إحالة اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون

(ج)

السيد الامين العام

الرقم : ٣٦١/٣١/ت

التاريخ : ١٩٧٤ / ١ / ١٦

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم ١٢٠ نسخة من مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤ بشكله الذي اقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠ مع الاسباب الموجبة له وارجو إحالة الى مجلس النواب لتنظر في قراره واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا طاق الاحترام

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

هكذا منه الاصلي

الأسباب الموجبة

لمشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني

- ١ - تقدمت فئات كبيرة من الموظفين بطلبات مساواتها بغيرها من أجهزة الدولة فيما يتعلق بموضوع معادلة التقاعد بحيث تقسم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلا من (٦٠٠) وذلك بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية.
- ٢ - نتيجة للدراسة التي أجرتها الأجهزة الفنية المختصة فقد تبين ما يلي :-
 - أ - بلغ مجموع عدد الموظفين المدنيين الحاليين على التقاعد لغاية ٧٣/١٢/٣١ (٣٤٦٥) موظفا ويبلغ نفقات التقاعد السنوية لمؤلاه (٦٨٧٠٠٠) دينار.
 - ب - بلغ معدل الاحالات للموظفين على التقاعد خلال السنوات العشر الاخيرة (١٨٠) موظفا سنويا وكانت في حدها الأدنى (٩١) احالة وفي حدها الأعلى (٣٢٥) احالة.
 - ج - تقدر الزيادة في كلفة التقاعد اذا ما تم تقسيم معادلة التقاعد على (٤٨٠) بدلا من (٦٠٠) خلال السنوات العشر القادمة بمبلغ (٢٣٠٠٠٠) دينار في حالة احالة (٣٠٠) موظف سنويا على التقاعد وبمبلغ (١٦٣٠٠٠) دينار في حالة احالة (٢٠٠) موظف سنويا.
- ٣ - نتيجة للدراسة المشار اليها ومن اجل تحسين دخل الموظف المدني المتقاعد ومساواته باجهزة الدولة الاخرى وحيث ان الكلفة التي ستتحملها الخزينة معقولة فقد قررت الحكومة الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني لتحقيق هذا الهدف.
- ٤ - كذلك ربطت الحكومة بين موضوع تحسين راتب التقاعد وبين موضوع تحديد المدة التي يجيز للحكومة احالة الموظف على التقاعد فرفعتها من ١٥ سنة الى ٢٠ سنة والهدف من هذا التمييز عدم احالة الموظف على التقاعد وهو في سن الشباب المبكر والاستفادة من الخبرات التي يكون قد اكتسبها على اكمل وجه ممكن ، وقد استثنى مشروع القانون الموظفين فإعادة نظر ولهم .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٤

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

- المادة ١ - يسمي هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٤) ويقرأ مع قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويحصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٥ :

يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر احالة الموظف على التقاعد اذا اكل عشرين سنة والموظفة اذا اكلت خمس عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصيل بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها او الاستعاضة عنه بما يلي :-

المادة ١٧ :

أ - مع مراعاة احكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون يعتبر عمالا على التقاعد حكما الموظف الذي تنتهي خدمته بغير الاستقالة او فقد الوظيفة اذا كان مكسلا عشرين سنة والموظفة اذا كانت مكسلة خمس عشر سنة خدمة مقبولة للتقاعد واذا لم يكن اي منهما قد اكل هذه المدة وكانت خدمته خمس سنين او اكثر اعطي مكافأة.

المادة ٤ - تعدل المادة ١٩ من القانون الاصيل بالاستعاضة عن كلمة (ستبائة) الواردة فيها بعبارة (اربعماية وثمانين) .

السيد الرئيس

هل يوافق المجلس على احالته على اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجاث جلسة اليوم وسأعين فيما بعد موعد وموضوع الجلسة القادمة .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

أمل عربيات

امين عام مجلس الامة

هاني فير

هكذا عند الفصل